الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ: ٢٦ مارس ١٩٩٩

بلاغ نواب المنوفية لعشرة طلقة خسنج!

حتى يحسم المستشار عادل السعيد المحامى العام الأول لنيابة استئناف طنطا قضية بيع لقطاء جمعية المنوفية الخيرية فإن كل الاحتمالات تصدق هنا. يصدق أن القضية برمتها حلقة من حلقات مسلسل طويل لتصفية الحسابات المعلقة بين نواب الحزب الوطنى والمحافظ المستشار عدلى حسين (وهو أقرب الاحتمالات رغم نفى النواب). يصدق أيضا أنها محاولة غير محسوبة من جانب النواب لرفع صوتهم فى البرلمان بحثا عن شعبية مفقودة سحبها منهم المحافظ على مدار خمس سنوات على وجوده فى المنوفية - خاصة أن انتخابات مجلس شعب ٢٠٠٠ أصبحت قاب قوسين أو أدنى، والمحافظ يكتسب شعبية يوما بعد يوم، واتسعت بشدة بعد تفجير القضية التى يبدو أنها انفجرت فى وجوه النواب.

يصدق ثالثا أن ثمة عمليات قذرة تمت داخل أروقة الجمعية وإن خلت منها - كما هو متوقع - الأوراق الرسمية ، ربما باعوا أطفالا ، ربما هناك وفيات غامضة تدل عليها شهادات الوفيات المشكوك فى سلامتها التى فى حوزة النواب ويلوحون بها كاثبات وحيد وان كان له وجاهته فى حال ثبوته . يصدق رابعا أن معالجة القضية من بدايتها (بنوع من التهاون) من جانب الأجهزة التنفيذية أدت لتلك النهاية المروعة ، فرغم خطورة الاتهامات وتداولها فى منشورات أغرقت مدينة شبين الكوم طوال العام الماضى لم تتحرك النيابة العامة ولم يبلغها أحد ، اكتفى المحافظ بالنيابة الادارية التى سجلت مخالفات مالية وإدارية كانت كافية لحل مجلس إدارة الجمعية دون الغوص فى أصل الاتهامات التى هى أخطر من الفلوس، نقصد التجارة فى النفوس البريئة (على فرضية جدية ماحدث).

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويصدق أخيرا وليس باخر (فالمجال مفتوح لمزيد من المفاجآت) أنها حرب نسائية بين (ضرر) على قلب رجل واحد (المخرج التليفزيونى) تدخل فيها محامون بالباطل وحولوا قضايا النفقة والطلاق والمتعة إلى تجارة فى الأعضاء البشرية واعطاء مثبطات لقتل الأطفال وتقطيعهم وبيعهم للأثرياء العرب والأجانب .

وعموما ليس بمستغرب أن الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة وجد نفسه فى «واشنطن» محاصرا باسئلة عن سوق قطع الغيار الآدمية فى مصر، فالفضيحة التى جرى نسجها فى المنوفية تعدت الحدود مقرونة بالاساءة لسمعة مصر ، وحتى لو حسمتها النيابة وحفظت التحقيق فإن الفأس وقعت فى الرأس كما يقولون.. أيضا لابد من فض الاشتباك بين المحافظ والنواب قبل حدوث فضيحة أخرى.. وما أكثرها فى الطريق .»

قبل الدخول فى نفق الاحتمالات المعتمة نسجل عدة ملاحظات مهمة :

● أولا : أن رئيسة الجمعية منى الجزار من نواب الحزب الوطنى وأبرز عضواته فى المنوفية وتترأس اللجنة الاجتماعية بالحزب وهو منصب فريد من نوعه (تفصيل للست هانم) وليس له مثيل فى أى من لجان الحزب فى المحافظات الـ ٢٥ الأخرى ، والمثير أنها فى منصبها حتى الآن – لم يفصلها الحزب ولم يحاكمها النواب العشرة فى نفس الوقت الذى يعيب النواب على المحافظ أنه لم يحولها للنيابة العامة، وكأن باب النيابة العامة مفتوح للمحافظ مغلق أمام النواب ، وكأن المحافظ هو الذى أسس لها اللجنة التفصيل تلك ، هو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أسس جمعية اللقطاء ولكن لجنة الست فمسئول عنها الحزب الوطنى .

● ثانيا: أن مجلس الإدارة المتهم فى بيع اللقطاء يضم حسين مبارك رئيس المجلس المحلى للمنوفية وأمين الحزب الوطنى فى المحافظة وابنته «إيمان» وكلاهما لا يرضى لأن تجرى وقائع جريمة كتلك تحت بصره دون أن يوقفها خاصة أن مجلس الإدارة صغير من خمسة أعضاء فقط هم (منى الجزار وحسين وابنته وعميد كلية طب المنوفية السابق الدكتور محمد عبدالمنعم شعيب والسيدة نوال الغمراوى) والدكتور شعيب يعرف معنى الوفاة ومدى ثبوت صحة شهادات الوفاة المحررة من جانب قسم صحة أول شبين ، والنواب العشرة يعرفون ذلك جيدا .

● ثالثا: أن كل ما لدى النواب العشرة الموقعين على البلاغ تسع شهادات وفاة يقولون إنها مزورة وهى دليل الادانة المقدم للنيابة وتحمل أرقاما مسلسلة من (٦٢٤٣٢١ وحتى ٦٢٤٣٢٩) وجميعها مستخرجة من قسم صحة أول شبين فى تواريخ متقاربة (خمسة منها فى يوم ١٩٩٨/٦/٢٩ وثلاثة فى أيام ٢١و٢٧و١٩٩٨/٦/٢٨ وواحدة تحمل رقم ٦٢٤٣٣٠ ومحررة فى ٣ يناير ١٩٩٨) ومحرر الشهادات جميعها كاتب الصحة محمود أبو سكينة وعليها جميعا توقيع الطبيب المسئول عبدالله غيث ، وسبب الوفاة جميعها هبوط حاد فى الدورة الدموية خلاف ذلك لا توجد أدلة من أية نوع سوى اتهامات مرسلة يوزعها النواب هنا وهناك .

● رابعا : الشهادات حصل عليها النواب من فاروق المحلاوى محامى مطلقة المخرج التليفزيونى عبدالعال وحصلنا عليها نحن أيضا منه ويوزعها المحامى على كل من هب ودب وضمنها عديد من بلاغاته للنيابة ولرئيس الوزراء ولكل المسئولين وحتى المحافظ لديه نسخة ، نقصد لم يأت النواب بجديد سوى الصراخ تحت قبة البرلمان وابلاغ النيابة .

● خامسا : أن تنسيقا يجرى بين النواب العشرة وسكرتير عام محافظة المنوفية (المجمد حاليا) طه غلوش (عضو الحزب عن كفر الشيخ) وهو المعروف بعدائه الشديد للمحافظ الذى أبعده عن منصبه ، وغلوش يساهم بجزء كبير حاليا فى نسج قصة (منى) رئيسة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أطفال لقطاء ومتخلفون عقليا ضحية لعبة سياسية مفضوحة

الجمعية ويطلق اسئلة خبيثة من عينة هل كان المحافظ يتعامل مع منى الجزار بذات الأسلوب الذى يتعامل به مع بقية رؤساء الجمعيات الأخرى؟ وما سر حظوتها لديه ؟ ولماذا اعطاها أربع وحدات سكنية؟ وما مصير هذه الوحدات؟

ولماذا لم يتخذ المحافظ قرار الحل إلا بعد أن كلفه بذلك رئيس الوزراء ؟ ولماذا لم يسمع نصائح أحد معاونيه (والكلام لغلوش ويقصد النصيحة التى اسداها هو – شخصيا للمحافظ) بالمساواة فى التعامل مع السيدات رؤساء الجمعيات ؟ ونصحه أيضا بعدم التعامل معهن اطلاقا ؟ ولماذا منع غلوش منى.. من دخول مكتب المحافظ ؟ غلوش طلب عدم ذكر اسمه ولكن فتح الجرح وتطليع «أم القبيح» يستلزم فتح كل الملفات وفضح كل المؤامرات التى يحيكها البعض فى ظلام البهو الفرعونى!

خناقة ستات

نبدأ من الاحتمال الأخير ، خناقة الستات لأنها الأصل فى البلوى ، تزوج عبدالعال المخرج التليفزيونى بالقطعة ، (الصحفى لبعض الوقت ، وعضو جمعية المراسلين الأجانب) من السيدة منى الجزار احدى أبرز سيدات شبين الكوم . كالعادة طلبت الزوجة الأولى وأم الأولاد هالة زهران

الطلاق . وكلفت المحامى فاروق المحلاوى برفع القضية ، وقضية وراء قضية بلغت ثمانى قضايا فى سنة واحدة . خلاف قضايا النفقة والمتعة والمؤخر كانت أبرز تلك القضايا اتهاما من جانب المحلاوى عن موكلته هالة بان منى وزوجها يعطيان الأطفال فى جمعيتى تحسين الصحة ورعاية المعاقين مثبطات مناعية لقتلهم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□ كل ما لديهم تسع شهادات وفاة يقولون إنها مزورة ويبحثون - بعد البلاغ - عن أدلة جديدة لإنقاذ الموقف

□ حاولوا إثارة الموضوع في طلب إحاطة ووجدوا بيان الحكومة فرصة لتفجير الفضيحة

□ وقعوا ضحية محام محترف يوزع شهادات الوفاة علي كل شخص في المنوفية

□ يتذرعون بالواجب البرلماني والإنساني والهدف الخفي تفخيخ المحافظ ومصر كلها

□ يدعون أن المحافظ أهمل في التحقيق ، والأجهزة الرقابية حققت الموضوع ولم تجد شبهة جنائية

تمهيداً لبيعهم كقطع غيار بشرية ، الغريب انه لا صاحبة الدعوى ولا المحامى حضرا الجلسات التى بلغت أربعا بعدها شطبت المحكمة القضية ولكن ظل الاتهام قائما فرفع عبدالعال قضية ليحصل على حكم البراءة من الاتهام وكانت له البراءة ، بعدها اشتعلت حرب المنشورات القذرة داخل مدينة شبين الكوم ولصقت على الجدران عناوين من عينة (لا تتبرعوا لقتلة الأطفال) ومنشورات أخرى أكثر خطورة مثل «التنصير فى ملاجئ الأطفال» فى مناسبة زيارة أسقف المنوفية للملجأ ودعوته الأطفال لزيارة الدير والنزهة فيه ليوم واحد وملأت شبين صور الانبا مع الأطفال . بعدها دخل الصراع حرب المذكرات والمقالات فى الصحف (الصفراء) ولم تهدأ الحملة إلا بعد حل مجلس الإدارة وعودة المطلقة لعصمة زوجها وسحب التوكيل من المحامى .. كان ذلك فى شهر يونيه الماضى هدأت الزوجة ولم يهدأ المحامى والذى بدأ فى مراسلة كل المسئولين وكما يقول «للمصور» بدأت فى التحرى والكشف عن فساد الجمعية واستطعت الحصول على شهادات الوفاة المسلسلة واكتشفت أن الذى حررها كاتب الصحة وليس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□ المحافظ :

● لا مصلحة لأحد في حجب التحقيق ولم أمنع النيابة من إجراء تحقيقاتها
● أرفض الخوض في مسألة تصفية الحسابات والمسئولون يعرفون كل شئ

الطبيب المختص وأنها ٢٩ حالة وفاة بعرض مرضى واحد الهبوط فى الدورة الدموية وابلغت كل الجهات الرقابية وجميعا سمعوا أقوالى إلا أنهم أعتبروا الأمر «كيد نساء».. ورداً على الاتهامات من جانبها وجهت منى لفاروق المحلاوى تهمة خطف طفل ، وبدأت تشيع فى المنوفية ما يسمى بجمعية تبادل الزوجات بين فاروق والمخرج ، ووصل الامر كما يقول فاروق المحلاوى إلى اتهامه بالتجارة فى الرقيق الأبيض .. يضيف فاروق أن الشهادات جميعا التى حصل عليها (١٩ شهادة) حررت فى ٣٣ يوما من ٩٨/٦/٢٣إلى ٩٨/٦/٢٣ ، كما أنه من خلال تحرياتى اكتشف أن المقابر خالية من هؤلاء الأطفال ، ولجأت إلى الدكتور أحمد يونس الذى أبلغ الدكتور الجنزورى الذى أمر بالتحقيق وانتهت اللجنة إلى صحة كل ما ورد فى أقوال وضبطت حالتان إحداهما لطفل حررت له شهادة وفاة وهو على قيد الحياة ، والثانية مزورة لتاريخ شهادة الوفاة ، ويستغرب المحلاوى أنه بعد تغيير مجلس الإدارة لم تحدث أية حالة وفاة حتى الآن.. الذى لم يستطع فاروق اثباته كيف يباع الأطفال ومن يشتريهم ؟!

بيع الأطفال !!

الاحتمال القائل ببيع الأطفال صاحب فكرته المحلاوى وإن كان يقول أنه صعب اثبات ذلك ولكن «هالة» مطلقة عبدالعال (المخرج) قالت لى أنه يبيع الأطفال وجاءت لى باسماء أطفال وشهادات وفاة جرى تزويرها لتغطية تلك العمليات ، وتأكدت أنهم لم يدفنوا ومستعد لفتح المقابر للتأكيد على هذا ، منى الجزار رئيسة الجمعية والمتهمة رقم (١) ترد بأن موت الأطفال طبيعى خاصة وأننا نأخذهم عمر يوم، أحيانا نجدهم فى الزبالة أو تحت القطار ، أحيانا تأتى الينا الأطفال محروقة أو عضها كلب ، هنا الوفيات تزيد ، وإذا كانوا يقولون أن الوفيات انتهت فى الجمعية الآن وبعد حل مجلس الإدارة أقول لهم هذا لسببين الأول أن الأطفال فى الجمعية كبروا ، سنتين أو أكثر وتعدوا مرحلة الخطر ، والثانى أنهم بطلوا يستقبلوا أطفالا لقطاء ، ولم يستقبلوا طفلا واحدا منذ حل مجلس ادارة الجمعية ، أيضا أحب أن اسجل أن كثيرا من الأطفال كانوا يأتون الينا ميتين كانت الشرطة تسلمه لنا لاثبات تواجده ثم يحررون له شهادة وفاة ، أيضا هناك بعض الأمهات اللاتى يصحو ضميرهن ويطلبن استرداد أطفالهن من الجمعية وهذا يتم عن طريق الشرطة ، ثم أن هناك طبيبين وست مشرفات تمريض وستة عاملات عندما كان الطفل يموت نبلغ الدكتور وبدوره يبلغ مكتب الصحة ليأتى مفتش الصحة ليطلع تصريح الدفن ، وكل مشرفة مات عيل عندها تستمر مع الجثة حتى مدخل القبر.. زوج منى المخرج عبدالعال ينقل القضية لمستوى آخر ويقول على فرضية أننا نبيع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● الربيعي : نرفض أن تلبس الجريمة أي ثوب آخر وليست تصفية حسابات مع أحد

● شاهين : سنفجر مفاجآت جديدة فى التحقيق ولدينا المزيد من الأدلة

● الجندى : حتى المحافظ مسئول ولو تصريحا يستحق العقاب

● عسل : كثير من النواب رفضوا توقيع البلاغ لأنه لا يوجد دليل مادى

الأطفال هل يجوز نقل قرنية من طفل عمره يوم واحد أو حتى ثلاث سنوات؟ هل يجوز أخذ أى عضو من طفل ؟ وما هى الامكانات المطلوبة من أجل ذلك اسألوا الأطباء قبل أن تعلقوا المشانق!! ثم أننى وزوجتى سنطلب بعد البراءة رفع الحصانة عن النواب لمحاكمتهم لأنهم شوهوا صورتنا ، نفسى فى دليل واحد يقدمونه ولو بالكذب ضدنا .

تصفية حسابات !

● ما لم يقله أحد داخل المحافظة قالته لنا صراحة منى الجزار إن الموضوع سياسى بحت ، تصفية حسابات (واحنا مالنا) ما قالته منى يؤكده كل من فى المحافظة حتى الناس فى الشارع ، الغريب أن كل النواب يرفضون هذا الاتهام والمحافظ يتحفظ عن الخوض فيه.. سألت شفيق الجندى مفجر القضية فى البرلمان فى بيان الرد على الحكومة هل كان البلاغ نكاية فى المحافظ لخلخلة موقعه ؟

●● قال الجندى (نائب البتانون) هذا الكلام ليس له أساس من الصحة هذا الموضوع يخص محافظة المنوفية والأولاد مسئولية كل شخص وأولهم المحافظ، وأنا لم اتحرك فى هذا الموضوع إلا بعد أن وقعت فى يدى تسع شهادات وفاة كل شهادة تقول أنها مزورة وتؤكد أن هناك جريمة ، ثم أن المحافظ اعترف بالمشكلة وحل مجلس الإدارة ، نحن لم نسمع أن النيابة تحركت نعرف فقط أن توجيهات الدكتور الجنزورى بحل مجلس ادارة الجمعيتين وصلت المحافظ يعنى رئيس الوزراء عارف والمحافظ عارف ناقص مين يعرف ، ولمن ألجأ ، هل الجأ لرئيس الجمهورية أم للبرلمان، ذهبت للمجلس وقلت الموضوع ، وحتى لو لم تكن هناك جريمة هل كان أحد سيسامحنى لو سكت ، حتى لو كانت شهادة وفاة واحدة مزورة ما كان يصح أن أسكت .

● ولكنكم جررتم لفخ مستندات سواء بحسن نية أو بتكتيك للنيل من المحافظ ولم تتحروا هذه المستندات ؟

●● شوف عندما يكون رئيس الجمعية مخرجا تليفزيونيا مفصولا وجاء من شبرا الخيمة إلى شبين للبحث عن عمل تصور واحدا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يبحث عن عمل ويتزوج أربعة .. ثم يشيعون عنه أنه يتاجر فى الأطفال هذا مثير للشك والريبة وحتى نحسم الموقف أنا أبلغت النيابة ، لا فيها اتهام للمحافظ ولو المحافظ قصر فى الابلاغ لابد من محاسبته وخاصة أنه على علم بالواقعة على الأقل من رئيس الحكومة كما أنه حل الجمعية لما فيها من مخالفات ، كان لابد أن يحول الموضوع للنيابة العامة .

● يبدو أن هناك اتفاقا ما على التخلص من المحافظ ؟

●● هذا غير صحيح بالمرة ولكن أى مواطن غيور على بلده كان سيبلغ ولماذا لم يبلغ المحافظ وفى يده الابلاغ والحل والعقد .

● البعض يتصور انكم تبحثون عن شعبية مفقودة الآن فى المنوفية ؟

●● أنا نائب منذ ٣٠ سنة ولم يخذلنى أبناء دائرتى أبدا ولا أبحث عن شعبية لأنها موجودة لم أفقدها ، حتى عندما ترشحت ضد الحزب الوطنى نجحت ، يعنى لست ممن يقبلون هذا الكلام أو ينطبق عليهم هذه الأكاذيب .

● والاساءة لسمعة مصر ؟

●● شوف أنا أتحمل كل المسئولية فى هذا الموضوع ومستعد لأى سؤال ولن اتستر على الفساد بحجة سمعة مصر ، سمعة مصر لابد أن تنظف من أمثال هؤلاء المجرمين . كان لابد من اثارة هذا الموضوع مهما كانت النتائج ، ثم أنا لم أبلغ الصحف أنا قلت فى المجلس وبلغت النائب العام .

● على جانب آخر سألت الدكتور حلمى الربيعى (نائب منوف) عما يحملونه من مستندات فى هذه القضية خاصة وأن البعض يردد أنها أوراق لا ترقى لكلمة مستند ؟

●● قال الربيعى أن المهندس عز الدين نصار – دائرة تلا – هو الذى مسك فى هذا الموضوع وأحد المحامين أمده بالوثائق والمعلومات ولخطورة الموضوع كان عز يحاول تقديم طلب احاطة لكن المرض منعه فتقدم الحاج شفيق الجندى واطلقه فى بيان الحكومة ، وتوفرت لدى عز شهادات وفاة كل منها تشكل جريمة ، وعندما يكون الخلل فى شهادة نهاية حياة إنسان إذن الجريمة أخطر وأبشع وطالما نحن نواب الشعب كان لابد من التصدى للفساد وكشفه وإذا لم نكشفه إحنا من كان سيكشفه ، هذا دورنا واقسمنا عليه .

●● نفس ما ذهب إليه شفيق شاهين (نائب الباجور) ويقول لا أحب أن يحاول البعض تصوير الأمر على أنه تصفية حسابات لأن ما جرى لو كان صحيحا لكانت جريمة ، ما معنى أن تسمع أن أطفالا يباعون ويشترون هل مفروض أن نسكت حتى لا نشوه الصورة ، هل نسكت من أجل عيون المحافظ ، اتصور أن ما فعلناه كان صوابا، وللعلم أنا وزملائى لدينا معلومات لن نعلن عنها الآن ، ومعلومات بأسماء مواطنين اشتروا أطفالا من هذه الجمعية وبعد الشراء حررت للأطفال شهادات وفاة ثم شهادات ميلاد وكأنهم مواليد جدد.. الحكاية ليست سهلة وليست قابلة للاختصار فيما يروج له البعض أنها خلافات مع المحافظ، ثم لماذا لم يلتفت البعض لكلام وكيل وزارة الصحة الذى يقول عن أحد الأطفال «محروس» لا أعرف إن كان حيا أو ميتا .. هذا الطفل يا سادة معى شهادة وفاة له ، حرروا شهادة الوفاة قبل ميلاده .

● سألت الربيعى قصدتم إحراج المحافظ ولكنكم احرجتم مصر كلها ؟

●● القضية أكبر من كلامك هذا ، لا عبث فى قضية قتل أطفال ، مفروض المحافظ يساعدنا فى الكشف عن تلك الشبكة ، لماذا اعتبر الموقف ضده ، نحن لم نتهم أحدا ، نحن طلبنا التحقيق .

●● فى نفس الاجابة يقول شفيق شاهين: إذا كان البعض يصور الأمر على أنه إحراج للمحافظ فنحن نرفض هذا التوصيف لأن خلافاتنا مع المحافظ للصالح العام وليست للصالح الشخصى حتى نحرجه.

● ولكنه موضوع قديم مر عليه ٨ أشهر لماذا فتحه الآن ، هل صدرت تعليمات بفتحه ؟

●● د. الربيعى قال: أولا ليست أول قضية من نوعها يعاد فتحها ، ثم ما العيب أن تفتح طالما هناك جديد، أن الشكوك والدخان حول الموضوع كثيرة ، ماذا تنتظرون؟ ، أليس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

هذا مدعاة لفتح الموضوع ، إذا سكت النواب تلك جريمة ، وإذا تكلموا هل تكون جريمة أكبر.. ياسادة إنها كشف للحقيقة ، ثم اننا نتمنى أن تكون نتائج التحقيق إيجابية فقط نرجو ألا يتم التعتيم عليها .

● اصراركم هذا يدل على أن حلقة من حلقات الصراع مع المحافظ تجرى وقائعها الآن فى المنوفية ؟

●● شفيق شاهين قال : نحن لا ننكر أن هناك خلافا بين النواب والمحافظ وتلك حقيقة واقعة ، ولا يصح أن تتوه قضية الأطفال تحت مسمى، أن هذا ضد المحافظ وهذا معه نحن نطلب من المحافظ اظهار الحقائق وكشف ما خفى.. الموضوع اخطر من أن يكون محلا لتصفية الحسابات .

● يبدو أنكم تبحثون عن شعبية مفقودة لديكم فى الشارع المنوفى ؟

●● يقول حمدى الربيعى الشعبية سيحكم فيها الناس أما محاولات مسخ دور النواب وتصوير الأمر على أنه بحث عن شعبية فهذا هزل فى مقام جد .

● والإساءة لسمعة مصر ؟

●● شفيق شاهين يقول : لا تنس أننا لم نتصل بأحد لا جهة داخلية ولا خارجية واتحدى أن يثبت الآخرون عكس ذلك، نحن عرضنا الأمر داخل قاعة المجلس وعرض على النائب العام وأول خبر خرج من مكتب النائب وليس من مكتب النواب .

● دخلتم موضوع كله حكايات غرامية وقصص زواج وجمعيات لتبادل الزوجات كان يجب التحرى أولا ؟

●● د. الربيعى ، نحن أمام وقائع فى جريمة ، وهذه الوقائع هى صلب موضوعنا وليست حكايات أو قصص غرامية ، نحن أمام شهادات مزورة وليست حكايات حب وغرام ، نحن أمام طبيب ينكر أنه وقع على شهادات وفاة أمام تسع حالات وفاة والسبب واحد.

● يبدو أن هناك انقساما بين النواب والدليل أن عشرة وقعوا فقط والباقى رفض أو امتنع ؟

●● هذا محض افتراء والكلام لشفيق شاهين، الذين وقعوا هم من كانوا موجودين حين كتابة المذكرة ولو كان كل نواب المنوفية موجودين لوقعوا جميعا ، وجميعنا غير مختلفين على خطورة الواقعة وأهميتها ، ونرجو ألا تعلق الشماعات لاسكات النواب ولى أن اتساءل هل لا يعلم المحافظ تاريخ المخرج. هناك تساؤلات كثيرة أرجو ألا نضطر لفتح كل الملفات ويكفينا ملف هذه السيدة وزوجها .

مفاجأة عسل

● سألت عبدالمنعم عسل نائب المجلس عن دائرة (شما) كيف تخرج جماعة من الحزب هكذا وتتسبب فى تلك الفضيحة ؟

●● قال إن نواب المنوفية ٣٣ نائبا منهم ثلاثة وزراء، ونائبان جدد للشورى، وباستثنائى أنا والدكتور أمين مبارك فإن هناك ٢٦ نائبا أقسموا أنهم لن يدخلوا مكتب المحافظ مادام المستشار عدل حسين فيه، وقاموا بتقديم شكاوى عديدة ضد المحافظ بسبب موقفه فى انتخابات الشورى الأخيرة، ورفضه المتكرر الوفاء بطلباتهم وحل المشكلات التى يعرضونها. وباستمرار الشجار بين النواب الـ «٢٦ » والمحافظ والذى استمر قرابة عشرة أشهر، تطورت الأمور بين الجانبين، ومع ظهور مشكلة جمعيتى الأطفال، تدخل المحافظ

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وراقبت العديد من الأجهزة المختصة الوضع، ولم ينتبه أن هناك مخالفات سوى مخالفات مالية فقط. وكل ما يدور حول بيع الأطفال كقطع غيار آدمية ليس عليه دليل واحد، وليست هناك واقعة مادية واحدة وللعلم الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس طلب من المحافظ الرد، فأرسل له ملفاً كاملا بحيثيات الموضوع كله وانه لم يثبت أن هناك بيعا لطفل واحد. عشرة نواب وقعوا على طلب وقدموه للنائب العام دون وجود دليل واحد، وإنما شهادات وفاة وأوراق ومخالفات عن الجمعية وعندما طلبوا من كل نواب المنوفية التوقيع رفض الكثيرون لأنه ليس هناك دليل مادى.

وحول تفسيره لما جرى أكد عسل أنها تصفية حسابات بين النواب والمحافظ، وتعجب من وصول الأمور إلى هذا الحد، وأضاف إننا محافظة لها وضع حساس للغاية فنحن محافظة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكان ينبغى أن يكون نواب المنوفية قدوة لنواب مصر.

والمحافظ يرد

● سألت المحافظ لماذا لم تبلغ النيابة العامة لقطع الشك باليقين ؟

●● قال لأن الموضوع فحص فى النيابة الإدارية والأجهزة الرقابية ، والأجهزة قالت ان الواقعة مكذوبة ، نبلغ النيابة فى ايه تانى ، ولو كانت الواقعة المزعومة (قتل طفل) والاتجار فى اعضائه ولو كان هناك شبهة صحة فى هذه المزاعم لما سكتت الأجهزة على ذلك ، هل يتصور أن لأحد مصلحة فى منع الأجهزة من التعامل فى هذه الجريمة لو حدثت .

● يقال أيضا انك لم تتحرك فى هذا الموضوع إلا بعد أن اتصل بك رئيس الوزراء وقبل ذلك لم تحرك ساكنا ؟

●● أولا عيب أن يتم ادخال السيد رئيس الوزراء فى مثل هذا الموضوع ، لأن رئيس الوزراء اصلا لم يتصل بى فى هذا الشأن ، ولم يوجهنى بشئ لأن إجراءاتنا طبيعية وعادية ولم تكن محل مؤاخذة من أى مسئول ، وعيب أن يفترى النواب بهذا الشكل .

● كنت متهاونا مع رئيسة الجمعية، وكانت ذات حظوة لدى المحافظة ؟

●● أى تهاون هذا وأنا الذى طلبت تسليم الجمعية بما فيها بالقوة الجبرية حال معرفتى أن هناك امتناعا عن التسليم وتم نزع المقرات وتسليمها لمجلس الادارة الجديد ، أما حكاية الحظوة فلو كانت هناك حظوة فلهؤلاء اللقطاء، تحمسى كان من أجل هؤلاء الأطفال ، هل أصبحت كل حاجة تحتاج إلى تفسير من هذا النوع . ثم أن مكتبى مفتوح لكل الناس ، إذا كل الناس محظوظون وأنا محظوظ بهم ، اسأل فى المنوفية عن أى شخص طلب مقابلتى ورفضت.

● هل تتصور أنها تصفية حسابات؟

امتنع عن الاجابة عن هذا السؤال والرد عند السلطات التى لديها كل المعلومات الكافية!!

●●●

المعلومات فى المنوفية تكفى وتزيد ، تكفى لصناعة عشرة موضوعات صحفية ، يصدق فيها كل الاحتمالات بداية من تبادل الزوجات وحرب المطلقات حتى قتل الأطفال وبيع الاعضاء البشرية ولكن الحقيقة الثابتة فى هذا الموضوع أنها طلقة «فشنك» من نواب الحزب ضد المحافظ كما يشير عنوان هذا التحقيق .

حمدى رزق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية